

تحقيق

غاصب مختار

مطالب العسكريين المتقاعدين:
بين الشارع المرفوض والعودة إلى المؤسسة

نفذ عدد من العسكريين المتقاعدين، قبل اقرار مجلس النواب مشروع موازنة 2018، تحركات على الارض احتجاجا على ما الحقته بهم الموازنة من نقص في معاشات التقاعد. لكن كان لـ"رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية" تحفظ عن هذه التحركات، ودعت الى تحصيل الحقوق عبر المفاوضات مع المسؤولين، والاستئلال بعباءة المؤسسة الام



ممثل المديرية العامة للامن العام في "رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية" العميد حافظ شحادة.

اعتبر العسكريون المتقاعدون ان المطالبة بالحقوق والتحرك في الشارع حق مشروع لهم، واختصروا مطالبهم في الاتي:

- سلسلة رتب ورواتب عادلة بين جميع الموظفين وفق الفئات، والبقاء على عاتق وزارة الدفاع من خلال جهاز رسمي كمديرية للمتقاعدين يدير شؤونهم ويحل مشاكلهم ويؤمن رواتبهم.
- وقف التجزئة للزيادات ودفع الفروقات الناتجة منها.

- عدم مس المساعدات المدرسية والاجتماعية والغاء المادة 43 من الموازنة تأميننا للعدالة والمساواة، والابقاء على حقوقهم المكتسبة التي كرستها المادة 18 من قانون سلسلة الرتب والرواتب، والغاء التقسيط على الزيادات التي منحها قانون السلسلة.

- تأليف لجنة خاصة تضم مندوبين عن وزارة المال وجميع المؤسسات الخاضعة لقانون التقاعد، وبشكل خاص مندوبين عن المتقاعدين،

لدرس هذا الموضوع بدقة، ووضع قانون جديد يؤمن حقوق المتقاعدين والدولة معا.

يتعلق جوهر المشكلة بالمادة 43 من الموازنة التي نصت على اعادة احتساب الزيادة على معاشات

التقاعد بما يوازي متوسط معاش المتقاعد او من يماثله ممن هو في الخدمة الفعلية. يرى

المتقاعدون ان هذه المادة تستهدف النيل من حقوقهم بحجة تسهيل عملية احتساب

الزيادات.

تفاصيل القضية واسباب التحرك شرحها عضو "رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية" ممثل

المديرية العامة للامن العام فيها العميد حافظ شحادة لـ"الامن العام"، موضحا ان هناك التباسا

بين تحرك الرابطة وبين تحرك "الهيئة الوطنية لقدامى القوات المسلحة" التي لجأت الى

التظاهر وقطع الطرق، وهو امر لا تستسيغه

الرابطة "حتى لا تخرج المؤسسة الام التي ينتمي اليها كل طرف من العسكريين المتقاعدين باعتبارها الاب الروحي للمتقاعدين ومشكلتهم بين يديها".

■ كم يبلغ عدد المتقاعدين العسكريين؟

□ اعتقد ان عددهم نحو 30 الف عسكري متقاعد في كل الاجهزة.

■ هل يمكن ان نلخص مطالب العسكريين المتقاعدين واين يقع الغبن؟

□ استحصلت الرابطة على نص في المادة 18 من قانون السلسلة، اعطى المتقاعدين زيادة

بنسبة 85% من اساس معاش التقاعد في سنة 2008، وتجزأت الزيادة على ثلاث سنوات.

لكن الاحتجاج كان بداية على التجزئة. لكنها

كانت مثابة حل وسط سعى اليه صراحة رئيس المجلس نبيه بري، على ان يؤخذ من اساس الراتب 85% وليس من الزيادة التي لحقت بمعاشات العسكريين، ما يعني اعطاء العسكريين المتقاعدين حلا مقبولا جدا وليس الحل المطلوب، نظرا الى الظروف المالية التي تمر فيها الدولة. لكن ما استجد هو ما ورد في

المادة 43 من قانون موازنة العام 2018 من نص على اعادة احتساب الزيادة باحتساب متوسط

الزيادات بين المتقاعد ومن يماثله في الخدمة الفعلية، وهنا حصل التخوف من مس الحقوق

التي حصلنا عليها عام 2017. عقدنا اجتماعات شاملة مع المكتب الوطني لقدامى موظفي

الدولة الذي يضم المديرين العاملين ومنتدى السفراء ومتقاعدي الاساتذة الثانويين والتعليم

الرسمي بهدف رفع الصوت عاليا. كذلك اصدرنا

بيانا واضحا ارسلناه الى كل المسؤولين من فخامة رئيس الجمهورية الى دولة رئيس المجلس ودولة رئيس الحكومة والى الوزراء، وحصلت ايضا اتصالات شخصية عبر وفود مع المسؤولين.

من هنا، جاء تصريح وزير المال بعدم مس حقوق المتقاعدين ولا مخصصات العسكريين

وتعويضاتهم، ونحن نتابع الموضوع للتأكد من صدقيته، وعلى ما يبدو هناك صدقية.

■ هل حصل تنسيق بين الرابطة وبين المؤسسات الام التي يتبع لها العسكريون؟

□ الرابطة كانت حريصة على نقل المطالب الى قادة المؤسسات العسكرية والامنية. حصلت

لقاءات مع قائد الجيش ومع المدير العام للامن العام والمدير العام لقوى الامن الداخلي والمدير العام لامن الدولة، وقد تعهدوا جميعا التعاطي

مع قضايا المتقاعدين كتعاطيهم مع قضايا عسكري الخدمة الفعلية. ثم عود نلمسها عبر

التجاوب مع كل مطلب نرفعه، لذا اعتقد بان حقوق المتقاعدين لن تضيع. نشهد ان المدير

العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم كان من اشد المتحمسين لتحصيل حقوقنا، وهو يقف

معنا في هذا المجال.

■ هل من اختلاف بين مطالب العسكريين المتقاعدين واوليهم في كل مؤسسة، ام ان

لديهم المشكلة نفسها والمطالب ذاتها؟

□ لا يوجد اي فارق حتى مع الموظفين المدنيين المتقاعدين الذي تمت تجزئة زياداتهم ايضا. لذلك

نحن نطالب بان يبقى التقاعد في المؤسسة الام للمتقاعد، وان تضم اللجان التي تتألف من اجل

البحث في اي زيادة او تعويضات للمتقاعدين من كل الفئات، لكي تكون التشريعات موحدة.

اذا استطعنا فصل تعويضات العسكريين عن المالية ونقلها الى المؤسسة الام يكون الامر افضل

لسببين: اولا حفظ الحقوق فلا يعود هناك نوع من الاستفراد، ثانيا اذا حصلت مراجعة

لدى المالية من متقاعد برتبة عالية او في سن متقدمة، فهو ينتظر ساعات حتى يخطر في بال

موظف المالية معالجة مطلبه، بينما في المؤسسة الام يتم تلبية طلبه سريعا. لذلك نطالب

بالعودة الى المؤسسة الام وان يكون هناك مكتب خاص للمتقاعدين فيها، وان يتم تفعيل

”

اللواء ابراهيم كان
من اشد المتحمسين
لتحصيل حقوقنا

نرفض التحرك في الشارع
حتى لا نخرج المؤسسة الام

“

مكاتب المتقاعدين ويكون هناك ممثلون لهم في هذه المكاتب، واعتماد نوع من توحيد التشريع وضمانات للحقوق.

■ ما هي اقتراحات الرابطة للحل؟

□ هناك امر مهم يجب الاضاهة عليه هنا. لحظت المادة 57 من المرسوم الاشتراعي رقم 47 الصادر

في 29 حزيران سنة 1983 الخاص بنظام التقاعد، "ان المعاشات وتعويضات الصرف تدمج في قسم

النفقات من موازنة الدولة وتدمج المحسومات التقاعدية في قسم الايرادات منها. ويمكن ان

يُنشأ، مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، صندوق مستقل للتقاعد تحدد شروط تمويله واصول

ادارته وتوظيف موجوداته في مرسوم انشائه". هذا يعني انهم بدأوا بالنص بشكل معكوس،

فوضعوا النفقات قبل الايرادات، والموضوع هنا هو كالاتي: يدفع الموظف او العسكري نسبة 6%

من راتبه كمحسومات تقاعد وتذهب الى وزارة المال وتدخل في واردات المالية، ولكن المالية

تبقى هنا متحكمة بالموظف بايهاام المتقاعد انها تدفع تعويضاته من نفقات الموازنة، بينما هي

حق مكتسب للمتقاعد لانها من محسوماته. لذا نطالب بانشاء صندوق التقاعد وفق نص

القانون، ومع احتساب التقاعد الفعلي يجب ان يحصل المتقاعد على مبلغ اضافي يوازي نصف

راتب معاش التقاعد الذي يقبضه، وثمة جداول موضوعة توضح هذا الامر. كما ان موجودات

الصندوق تبقى ذاتها، والسبب يكمن في حساب بسيط: اذا كان هناك بين 230 او 240 الف

موظف في الدولة، يحسم من راتب كل واحد 6%، واذا خرج الى التقاعد سنويا نحو عشرة

الف موظف عسكري او مدني، فهم يتقاضون

تعويضات اقل من 6% من موجودات الصندوق ويدخل الى الدولة موظفون غير الذين خرجوا يدفعون ايضا نسبة 6%. لذلك النقطة الجوهرية هي عدم الخلط بين رواتب التقاعد وبين اعباء

الموازنة. المتقاعدون لا يشكلون عبئا على الدولة، لان الدولة ترد الى المتقاعد حقوقه التي دفعها

ويفترض ان يستردها عند التقاعد. اللافت ان في الضمان الاجتماعي يستوفى من رب العمل 2,5%

من اساس الراتب للموظف لدفع تعويض نهاية الخدمة له، بينما لا تدفع الدولة للمتقاعد خلال

خدمته اي مبلغ، بل يدفعها الموظف بنسبة 6% من راتبه. كما ان الدولة تأخذ مستحقات

المتقاعد في حال وفاته ووفاة زوجته.

■ ما هي خطوات التحرك المقبل في حال عدم استجابة مطالبكم؟

□ تحرك الرابطة هو متابعة الاتصالات لتحقيق الوعود التي تلقيناها، والتي يبدو انها تكسرت

في الموازنة التي اقرت والتي تجاوزت المادة 43 المشكو منها، وللابقاء على الحقوق التي حصلنا

عليها في العام 2017. ما قاله الرئيس بري والوزير علي حسن خليل يطمئن الى ان الحقوق

محفوظة. بمجرد صدور قانون الموازنة وبقاء كل شيء على حاله، وعدم مس حقوقنا واحتساب

معاش التقاعد، تكون المشكلة قد حلت.

■ بالنسبة الى المطالب الاخرى؟

□ ثمة ثلاثة مطالب اساسية: اصدار النصوص التي توجب مشاركة ممثل للمتقاعدين من الرابطة

في كل اللجان والاعمال التي تقوم بها المؤسسات عند دراسة الرواتب والتعويضات والتقديمات،

وتفعيل المسؤولية عن المتقاعدين في المؤسسات الام، واعتماد مكاتب للمتقاعدين لمتابعة

شؤونهم ومراجعاتهم في وزارة المال، على ان يكون في هذه المكاتب ممثلون لكل من الجيش

وبقية المؤسسات الامنية، مكلفون متابعة كل قضايا المتقاعدين مع الاقتراح بان تبقى معاملات

التقاعد وبعض المستحقات والمعاشات ممسوكة من المؤسسات مباشرة، ومطالبة المعنيين بدرس

امور الرواتب والتعويضات والتقديمات واقرارها لمن هم في الخدمة الفعلية وافادة المتقاعد منها

ولو بنسب معينة، من دون ان يفوتهم انهم سيكونون من المتقاعدين يوما ما.